«البحرين الوطني».. مرحلة جديدة من النمو

زينة الزياني لـ «أخبار الخليج»:

الحوكمة والاستدامة والتوسع الإقليمي في صميم رؤية النمو المستقبلية

التمويل المستدام في البنك سجل نموا يقارب الـ 33% خلال عام

كتب: علي عبدالخالق

أكدت زينة الزياني رئيس تنفيذي للمجموعة – الاستراتيجية والاستدامة في بنك البحرين الوطني، أن الحوكمة لم تعد مجرد إطار تنظيمي أو متطلب رقابي، بل أصبحت جزءًا أساسيًا من عملية صنع القرار وإدارة الأعمال، مشيرة إلى دورها المحوري في تعزيز الثقة وإدارة المخاطر ودعم استدامة النمو.

وأضافت الزياني، خلال حوار حصري مع «أخبار الخليج»، أن الحوكمة تساعد المؤسسات على اتخاذ القرارات الصحيحة وإدارة المخاطر بشكل أكثر فاعلية، إلى جانب دورها في بناء الثقة مع مختلف أصحاب العلاقة من عملاء ومساهمين وموظفين.

ولفتت إلى أن الصيرفة المسؤولة والحوكمة أصبحتا اليوم ركيزتين أساسيتين في استراتيجية بنك البحرين الوطني، مؤكدة أنهما لم تعودا مجرد شعارات مؤسسية، بل تم دمجهما بشكل كامل ضمن خطط البنك طويلة المدى وأهدافه المستقبلية. وفيما يتعلق بالاستدامة، أوضحت الزياني أن البنك ينظر إليها باعتبارها فرصة حقيقية للنمو والابتكار وخلق قيمة طويلة الأجل، وليس مجرد التزام إضافي أو كلفة تشغيلية، مشيرة إلى أن هذا التوجه انعكس في إطلاق إطار التمويل المستدام الذي أسهم في تحقيق نتائج إيجابية خلال الفترة الماضية.

تطوير مجموعة متنامية من الحلول والمنتجات في مجال التمويل المستدام والودائع المستدامة

وكشفت أن التمويل المستدام في البنك حقق نموًا يقارب الـ 33% خلال العام الماضي، مؤكدة استمرار العمل على تعزيز هذا الزخم عبر تنفيذ أهداف واضحة لعامي 2026 و2027 ضمن الخطة المؤسسية لإزالة الكربون، التي تشارك في تنفيذها مختلف الإدارات والأقسام من خلال تحديد الأولويات ومتابعة مؤشرات الأداء.

وأشارت إلى أن الاستدامة أصبحت جزءًا من منظومة الحوكمة المؤسسية داخل البنك، حيث تحظى بمتابعة وإشراف على أعلى المستويات، بدءًا من مجلس الإدارة وصولًا إلى اللجان التنفيذية المختصة، بالإضافة إلى وجود لجنة مخصصة للإشراف على مبادرات التمويل المستدام وضمان توافقها مع إطار التمويل المستدام المعتمد.

وأكدت الزياني أن قناعة البنك تتمثل في أن الاستدامة تمثل فرصة للنمو والابتكار وخلق قيمة طويلة المدى، وهو ما ينعكس في تطوير مجموعة متنامية من الحلول والمنتجات المرتبطة بالتمويل المستدام والودائع المستدامة ومنتجات الخزينة.

وحول خطط التوسع الإقليمي، أوضحت أن البنك يواصل تنفيذ استراتيجيته التوسعية مستفيدًا من مكانته كمؤسسة مصرفية وطنية رائدة وعلاقاته الراسخة في أسواق الخليج، مشيرة إلى أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تمثلان سوقين استراتيجيين يدعمان مسيرة النمو المستقبلية للبنك.

وأضافت أن التوسع الإقليمي لا يقتصر على الانتشار الجغرافي فحسب، بل يأتي ضمن رؤية أشمل تستهدف الاستفادة من الترابط الاقتصادي المتزايد بين دول الخليج، مؤكدة أن قوة العلاقات الاقتصادية بين البحرين والسعودية والإمارات تتيح فرصًا واعدة لدعم العملاء والاستفادة من تنامي التدفقات التجارية والاستثمارية بين هذه الأسواق.

كما بينت أن هذه الاستراتيجية تسهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز حضور البنك في أسواق إقليمية رئيسية، إلى جانب بناء منصة نمو متكاملة تدعم حركة التجارة والاستثمار والأعمال على مستوى المنطقة.

وفي ختام حديثها، شددت الزياني على أن الثقة تظل الركيزة الأساسية في علاقة البنك مع عملائه، مؤكدة أن بنك البحرين الوطني حرص على مدى عقود على أن يكون شريكًا موثوقًا للأفراد والشركات في مختلف الظروف الاقتصادية.

وقالت إن الثقة التي منحها العملاء للبنك على مر السنين تمثل مسؤولية كبيرة، مؤكدة التزام البنك بمواصلة الوقوف إلى جانب عملائه ومساندتهم في مواجهة التحديات وتحقيق تطلعاتهم المستقبلية.

وأكدت أن بنك البحرين الوطني يمضي قدمًا نحو مرحلة جديدة من النمو ترتكز على الحوكمة الراسخة والاستدامة والتوسع المدروس في الأسواق الخليجية، بما يحقق التوازن بين الأداء المالي والمسؤولية المؤسسية، ويعزز جاهزية البنك لمواكبة متطلبات الحاضر والمستقبل.

غرفة البحرين تعزز دور الدراسات والبحوث في إعادة تفعيل مجموعة التفكير الاستراتيجي

○ محمد عادل فخرو.

أكد محمد عادل فخرو عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، أن تعزيز منظومة الدراسات والبحوث والتحليل الاستراتيجي أصبح ضرورة لمواكبة التطورات الاقتصادية والتشريعية المتسارعة، وتمكين الغرفة من بناء مرئياتها وتوصياتها على أسس علمية ومعطيات دقيقة، بما يعزز فاعلية دورها في تمثيل مصالح القطاع الخاص والمساهمة في تطوير بيئة الأعمال.

وأوضح فخرو أن مجلس إدارة الغرفة برئاسة نبيل خالد كانو قرر إعادة تفعيل مجموعة التفكير الاستراتيجي وتكليفه بتنسيق أعمالها، بهدف دعم إعداد الدراسات والمبادرات ذات البعد الاستراتيجي وربط مخرجاتها بأولويات مجلس الإدارة واحتياجات القطاع الخاص.

وبيّن أن القيمة الحقيقية للدراسات لا تكمن في إعدادها فقط، وإنما في تحويل نتائجها إلى مبادرات وتوصيات عملية تسهم في تطوير بيئة الأعمال، ومعالجة التحديات، والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة، مؤكداً حرص الغرفة على أن تستند مرئياتها ومقترحاتها بشأن القضايا الاقتصادية والتشريعية إلى تحليلات ودراسات متخصصة تعكس واقع القطاع الخاص وتطلعاته.

وأشار إلى أن مجموعة التفكير الاستراتيجي ستعمل على دراسة وتحليل القضايا الاقتصادية والتشريعية ذات الأولوية، وقراءة انعكاسات المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية على بيئة الأعمال، ودعم إعداد المرئيات المتعلقة بمشروعات القوانين والقرارات والسياسات الاقتصادية ذات الصلة بالقطاع الخاص، إلى جانب استشراف الاتجاهات الاقتصادية والتجارية الناشئة، ودراسة الفرص والقطاعات الواعدة، وتحليل أثر التحول الرقمي والتطورات المرتبطة بالتجارة الدولية، بما يساعد القطاع الخاص البحريني على الاستعداد المبكر للمتغيرات الاقتصادية وتعزيز تنافسيته.

وأكد فخرو أن المجموعة ستعمل بالتنسيق مع المكتب التنفيذي ومجلس الإدارة وإدارة الدراسات والبحوث، كما ستستعين بالخبرات والكفاءات المتخصصة من أعضاء الغرفة والجهات المعنية والخبراء في مختلف المجالات، وفقاً لطبيعة الموضوعات والمبادرات التي يتم بحثها، بما يضمن إعداد مخرجات تستند إلى المعرفة المتخصصة والخبرة العملية.

واختتم محمد فخرو تصريحه بالتأكيد أن إعادة تفعيل مجموعة التفكير الاستراتيجي يأتي في إطار توجه الغرفة نحو تعزيز العمل المؤسسي القائم على الدراسة والتحليل واستشراف المتغيرات، بما يدعم قدرة مجلس الإدارة على التعامل بصورة أكثر فاعلية مع القضايا الاقتصادية، ويعزز دور الغرفة في خدمة القطاع الخاص والإسهام في دعم التنمية الاقتصادية بمملكة البحرين.

مجلس التنمية الاقتصادية يختتم زيارة أوروبية للترويج لبيئة البحرين الاستثمارية

اختتم مجلس التنمية الاقتصادية زيارة لإسبانيا وسويسرا استمرت خمسة أيام، وذلك برئاسة نور بنت علي الخليف وزيرة التنمية المستدامة الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية. وجاءت هذه الزيارة ضمن جهود المجلس المستمرة لتعزيز مكانة مملكة البحرين كوجهة استثمارية جاذبة، واشتملت على سلسلة من اللقاءات الاستراتيجية التي جمعت وفد المجلس مع نخبة من الشركات الأوروبية والمستثمرين، بالإضافة إلى أبرز الجهات المعنية من القطاعات الرئيسية ذات الأولوية، بما في ذلك الخدمات المالية، والصناعة، والخدمات اللوجستية، والسياحة.

وشملت الزيارة مدينة برشلونة، حيث استضاف مجلس التنمية الاقتصادية جلسة حوارية وحفل استقبال، شكلا منصة استراتيجية للتواصل مع المستثمرين وقادة الأعمال المقيمين في إسبانيا. وسلطت الضوء على شبكة البحرين الواسعة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتجاري، والمزايا التنافسية التي توفرها بيئتها الداعمة للاستثمار، والتي تمنح الشركات في المملكة وصولاً استثنائياً إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها.

كما استضاف المجلس سلسلة من الفعاليات الحصرية في مدينة زيوريخ، وأولها لقاء جمع نخبة من أصحاب الثروات ومستشاري كبرى شركات إدارة الأصول، حيث ركزت النقاشات على استعراض كفاءة منظومة الخدمات المالية وإدارة الثروات في البحرين، والإطار التنظيمي الداعم لها، إلى جانب تنامي مكانة المملكة كمركز إقليمي للمكاتب العائلية. واستكملت هذه الفعاليات بجلسة حوارية متخصصة شارك فيها أعضاء من جمعية سويسرية معنية بتقنيات العملات المشفرة وتقنية البلوك تشين، وعزز مكانة البحرين كبيئة متقدمة تدعم الابتكار في التكنولوجيا المالية والنمو العابر للحدود. واشتمل البرنامج المكثف كذلك على لقاءات خاصة مع عدد من شركات المكاتب العائلية في زيوريخ تناولت اجتماعات مع مستشاري ورؤساء هذه الشركات لتبادل وجهات النظر في مواضيع الاستثمار.

كما تعاون المجلس مع غرفة تجارة وصناعة وخدمات جنيف (CCIG) لتنظيم فعاليتين شملتا جلسة حوارية حصرية للرؤساء التنفيذيين، إلى جانب جلسة أخرى ركزت على توجهات السوق. وأسهمت هذه اللقاءات في إتاحة حوار مباشر مع عدد من قادة الأعمال السويسريين، حيث تم استعراض مستجدات الوضع الإقليمي وتأثيره في الاستثمار، مع تأكيد مرونة البحرين وقدرتها على الحفاظ على بيئة مستقرة وداعمة للأعمال. واختتمت الزيارة بلقاء استراتيجي مع المنتدى الاقتصادي العالمي هدفه تعزيز موقع البحرين كشريك استراتيجي بارز. وتناولت المناقشات تنويع سبل التعاون وابتكار مبادرات جديدة تعزز من تأثير الشراكة بين الطرفين.

وشهدت الجولة مشاركة عدد من كبار ممثلي مجلس التنمية الاقتصادية من فريق تطوير الاستثمار والقطاعات ذات الأولوية، ما يعكس التزام المجلس بالتواصل الاستباقي مع المستثمرين وبناء علاقات طويلة الأمد في الأسواق الأوروبية الرئيسية، وتعزيز مكانة مملكة البحرين كوجهة رائدة للاستثمار الدولي.

قطاعات الطاقة وإنتاج الأغذية والبنوك تتصدر أرباح الشركات المدرجة في البورصات الخليجية للربع الأول من العام

أشار تقرير كامكو إنفست حول أرباح الشركات المدرجة في البورصات الخليجية للربع الأول من عام 2026، إلى أن إجمالي صافي أرباح الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية ارتفع بنسبة 15.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى مستوى قياسي جديد على أساس ربع سنوي بلغ 67.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 58.8 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2025. وجاء نمو الأرباح مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع أرباح شركات قطاع الطاقة، وفي مقدمتها شركة أرامكو، إلى جانب نمو أرباح البنوك المدرجة وشركات قطاعي إنتاج الأغذية والسلع الرأسمالية. في المقابل، حد التراجع الحاد الذي سجلته أرباح شركات قطاعي الاتصالات والنقل من وتيرة النمو الإجمالي للأرباح. وعلى أساس ربع سنوي مقارنة بالربع السابق، كان نمو الأرباح أكثر قوة، إذ تجاوز أكثر من نسبة 40 في المائة مقارنة بالربع الرابع من عام 2025، بدعم مرة أخرى من ارتفاع أرباح قطاع الطاقة، إلى جانب نمو أرباح الشركات العاملة في قطاعي المواد الأساسية والبنوك. وقد قابل ذلك جزئياً تراجع أرباح قطاعي العقار وإنتاج الأغذية.

كما شهد الربع الأول من عام 2026 نمواً واسع النطاق في إيرادات الشركات المدرجة في البورصات الخليجية على أساس سنوي، إذ بلغ إجمالي الإيرادات الفصلية 353.3 مليار دولار أمريكي، مسجلاً نمواً بنسبة 7.7 في المائة على أساس سنوي. ومقارنة بالربع السابق، جاء نمو الإيرادات بوتيرة أبطأ بلغت نسبتها 2.7 في المائة، في ظل تراجع الإيرادات في معظم الدول الخليجية، متأثرة بتداعيات الحرب في الشرق الأوسط.

وفي قطاع الطاقة، سجلت 21 من أصل 30 شركة مدرجة نمواً في أرباحها، مقابل تراجع أرباح تسع شركات على أساس سنوي. وارتفع صافي ربح شركة أرامكو السعودية بأكثر من الربع في الربع الأول من عام 2026 ليصل إلى 32.0 مليار دولار أمريكي، بدعم من ارتفاع أسعار النفط الخام.

وعلى صعيد قطاع البنوك الخليجية، واصلت أرباح القطاع تحقيق معدلات نمو مستقرة خلال الربع الأول من عام 2026، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 13.2 في المائة على أساس ربع سنوي وبنسبة 5.1 في المائة على أساس سنوي، ليصل إجمالي صافي ربح القطاع إلى 16.9 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع. وجاء هذا النمو مدعوماً باستمرار التوسع الائتماني بوتيرة قوية وعلى نطاق واسع في معظم الدول الخليجية. ووفقاً لبيانات البنوك المركزية الخليجية، بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية القائمة في المنطقة 2.1 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من عام 2026 (باستثناء عمان لعدم توافر البيانات)، مسجلاً نمواً بنسبة 2.5 في المائة على أساس ربع سنوي وبنسبة 9.1 في المائة على أساس سنوي. في المقابل، سجلت الإيرادات الإجمالية للبنوك نمواً بوتيرة أكثر اعتدالاً على أساس ربع سنوي بنسبة بلغت 0.9 في المائة خلال الربع الأول من عام 2026، وهو أدنى معدل نمو فصلي خلال أربع فترات ربع سنوية، لتصل إلى 35.2 مليار دولار أمريكي، فيما بلغت نسبة النمو السنوي 8.8 في المائة. وشهد صافي إيرادات الفوائد تراجعاً هامشياً بنسبة 0.3 في المائة خلال هذا الربع، إلا أن نمو إيرادات غير الفوائد بنسبة 3.8 في المائة عوض هذا الانخفاض. كما ساهم تراجع مخصصات خسائر الائتمان إلى 2.7 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2026 مقابل 3.9 مليارات دولار أمريكي في الربع الرابع من عام 2025 في تعزيز صافي ربح القطاع.

أما قطاع الاتصالات الخليجي، فقد سجل تراجعاً حاداً في صافي الربح بنسبة 12.2 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 3.1 مليارات دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2026. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى انخفاض أرباح مجموعة الإمارات للاتصالات «&e» بنسبة 46.2 في المائة نتيجة تسجيل مكاسب استثنائية غير متكررة في الربع الأول من عام 2025. وفي المقابل، حققت معظم الشركات الأخرى المدرجة ضمن القطاع نمواً واسع النطاق في أرباحها خلال هذا الربع.